

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

معالجة مقالة السيدين الحكيم والخوئي

لقد أسلفنا بأن الإجماع قد أزال الأداء عن فاقد الطهورين -وفقاً لتصريح المدارك: لا نعرف فيه خلافاً و كذلك السيد الحكيم - و قد استدلّ له البعض بأن كلّ مشروط ينتفي بانتفاء شرطه وحيث إنّ فاقد الطهارات لا يصدق عنوان الصلاة على فعله فينتفي وجوب أداء المشروط بانتفاء شرطه.

ونلاحظ على هذه الاستدلالية بأنّها تبني على أن تقبل المبني التالي: "الشرط الشرعي كالشرط العقلي، فلو انتفى الشرط العقلي لانتفى المشروط فكذلك الشرعي" و قد تبناه الشيخ الأعظم مصرحاً أيضاً بأن المانع الشرعي كالمانع العقلي، بينما قد ناقشنا هذا الاتجاه فلا يضمحل المشروط باضمحلال شرطه دوماً إذ ربما يعتبر الشارع بقاء المشروط بدون شرطه نظير زوال القبلة أو الفاتحة أو القراءة أو... وبالتالي لا يعد الشرط أو المانع الشرعيين كالشرط و المانع العقليين.

وعلى امتداد تفكير الشيخ الأعظم قد صرّح السيد الخوئي أيضاً بأنّ انعدام الطهارة يساوي انعدام عنوان الصلاة مستدلاً برواية التثبيت - الصلاة ثلاثة أثارات: ثلث طهور، و ثلث ركوع، و ثلث سجود»[1]- بينما قد أجبناه:

1. أولاً: بأن لسان هذه الرواية لا يختلف عن لسان أدلة فاتحة الكتاب و القبلة و ...، إذ إنّ أسلمة أمثل هذه الروايات لا تؤدي نفي حقيقة الصلاة - كما زعمه الخوئي - بل تستهدف تحديد جزئية الطهارة و القبلة و الفاتحة و... بمعايير واحد، فهي تضاهي الروايات التالية: لا دين لمن لا عقل له، و لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد، و لا علم لمن لا عمل له، و... فإنّها لا تهدى الحقيقة بل تبين الجزء الأساسي لها العمل.

2. ثانياً: لو اتخذنا اتجاه السيد الخوئي - بأن الروايات قد نفت الحقيقة - لوقع التعارض دوماً ما بين دليل: لا صلاة إلا بالفاتحة و بين دليل المصحح للصلاحة، ولهذا قد لفتنا ما بين الطائفتين بأن أمثال دليل لا صلاة إلا بالفاتحة و بالقبلة و... تُعد مطلقة بحيث تتوارد هذه الأجزاء سواء في حال الاختيار و الاضطرار، ثم جاءت الروايات المصححة للصلاحة فأمضت الصلاة لدى حالة النسيان أو الجهل أو... فحسب، وبهذه العملية قد وقع التخصيص للرواية الأولى - المطلقة حول لا صلاة إلا بالفاتحة و...- إذن فالحق يرافق السيد الحكيم حيث قد نطق قائلاً:

« وبالجملة: لا فرق بين قوله تعالى (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ..) [2] و قوله (ع): «لا صلاة إلا بظهور» [3] في العموم لحالتي الاختيار و الاضطرار (فكلما الدليلان مطلقاً من هذا البُعد، و إنّها تؤدي تحديد أجزاء الصلاة فحسب لا تحديد حقيقة الصلاة)»

دراسة نسبة "دليل الصلاة لا تسقط" مع "دليل لا صلاة إلا بظهور"
إن دليل "الصلاحة لا تسقط بحال" تُعد حاكمة علىسائر الأدلة نظير "لا صلاة إلا بظهور" فإن الأول قد استوجب الأداء على فاقد

الظهورين و رفض التساقط نهائياً، و حيث إن العرف المتشعر يطلق لفظة "الصلاحة" حتى على عملية الصلاة المُفتقدة للطهارة فسوف تتفعل دليل "الصلاحة لا تسقط" هنا أيضاً - رغم أن أغلب الروايات قد قصدت الصلاة الصحيحة من لفظة الصلاة إلا أنها لم تحدد الحقيقة الشرعية-. و أما السيد الخوئي الذي قد رفض جريان هذا الدليل - الصلاة لا تسقط - مستدلاً بأن عنوان الصلاة لا تُطبِّق على فاقد الظهورين، فلا يُستوجب الأداء.

فلو خلِّينا و دليل "الصلاحة لا تسقط" لتوجُّب الأداء ولكن الواقع أن الإجماع قد حذَّف الأداء من فاقد الظهورين، فننَّخذ به.

دراسة نسبة "قاعدة الميسور" مع "دليل لا صلاة إلا بظهور"
إن دليل "لا صلاة إلا بظهور" يستدعي بطلان الصلاة الأدائية بلا طهارة بينما قاعدة الميسور تستوجب الأداء بمقدار المقدر حتى بلا طهارة، فما هو الحل؟

إن القاعدة هي المهيمنة في هذا الحقل فيتوجُّب الأداء على فاقد الظهورين - بغض النظر عن الإجماع المذكور في انتفاء الأداء - فإن القاعدة تمتلك أربعة أدلة : الإجماع والاستقراء والاستصحاب والبناء العقلي، كذا قد استبطنها من 6 آيات كريمة و من 3 روایات وهي العمدة في حجيتها، فنقول: لا شجار بين الأعلام بأن القاعدة فعالة أكيداً في الواجب المركب الارتباطي فلو تعذر جزء منه للزمَّه الاستمرار في تأدية العمل، بينما قد حدث الشجار فيما لو تعذر الشرط كالوضوء والتيمم، فهل تجري القاعدة أم لا؟ [4] وقد تشكَّلت آراء في هذا الميدان:

1. إن الشيخ الأعظم قد صرَّح قائلاً:

«ولكن الإنصاف: جريانها (قاعدة الميسور) في بعض الشروط التي يحكم العرف - ولو مسامحة - باتحاد المشروط الفاقد لها مع الواجد لها (فتصدق الصلاة فيتوجُّب الأداء) ألا ترى: أن الصلاة المشروطة بالقبلة أو الستر أو الطهارة إذا لم يكن فيها هذه الشروط، كانت عند العرف هي (الصلاحة) التي فيها هذه الشروط؛ فإذا تعذر أحد هذه صدَّق الميسور على الفاقد لها (فتصدق الصلاة على فاقد الطهارة أيضاً) ولو لا هذه المسامحة لم يجر الاستصحاب بالتقدير المتقدم. نعم، لو كان بين واجد الشرط و فاقده تغييرٌ كليٌّ في العرف - نظير الرقبة الكافرة بالنسبة إلى المؤمنة، أو الحيوان النافق بالنسبة إلى الناطق، و كذا ماء غير الرمان بالنسبة إلى ماء الرمان - لم يجر القاعدة المذكورة (كي يعتق الكافرة بدلاً عن المؤمنة)[5]»

2. وقد صرَّح المحقق الاصفهاني قائلاً:

«في صورة تعذر الشرط:

1. فإن أريد به الخصوصية المقومة للجزء، فلا استصحاب، لما مرّ من عدم انبساط الأمر على الجزء بذاته، بل بما هو جزء و هو الخاص.

2. وإن أريد به الخصوصية الدخيلة في تأثير الأجزاء بالأسر، فلا ينبغي الاشكال في جريان الاستصحاب؛ لما مرّ من أن الشرائط غير مراده في عرض إرادة المشروع، بل ينبع عن إرادته ارادة الشرط. و القطع بزوال الإرادة المتعلقة بالشرط لا يقتضي القطع بزوال الإرادة النفسية المتعلقة بذات المشروع. فاستصحاب شخص وجوب المشروع بلا مسامحة أصلًا مما لا ينبغي الارتياب فيه» [6]

وإنا قد دعمنا تفكيك المحقق الاصفهانى فاستنتاجنا بـألا دخل للطهارة في تحقق أجزاء الصلاة بل هي تُعطى أثراً للأجزاء فقط ولهذا قد أوجب المحقق الاصفهانى الأداء على فاقد الطهورين وفقاً للقاعدة، إذ شرطية الطهارة لا تُعد مقومة لجزئية الصلاة فتجري القاعدة وبينما بعض الشروط تُعد ركناً للصلاه كالسجود فلا تجري القاعدة فلا تصح الصلاة.

2 بينما السيد الحكيم قد حدد القاعدة على عمل الفقهاء نظير قاعدة القرعة، ففي المجالات التي قد طبق الفقهاء قاعدة القرعة أو الميسور فنحن نسير إثر مسارهم وإلا فلا، فقال: «قاعدة الميسور التي لم ينعقد الإجماع على مضمونها في المقام.»

دراسة نسبة "قاعدة الغلبة" مع "دليل لا تسقط الصلاة بحال"

إن نطاق قاعدة الغلبة موسعة للغاية - كل ما غلب الله على العبد فالله أولى بالعذر- بحيث إنها تحكم على "دليل الصلاة لا تسقط" وعلى قاعدة الميسور وسائر أدلة القضاء، وبالتالي، إن العاجز عن الطهارات الثلاث يُعد مغلوباً من قبل الله تعالى فلا تناسب وضعيته الحرجة - وتركه للصلاة- إلى الإنسان، ولهذا فلا أداء له و لا قضاء وفقاً للإجماع المذكور فلو انتطلق إلى قطب الشمال، أو احتجز في السجن العنيف بلا وجود أي شيء هناك، لتفعل في حقهما الدليلان الإجماع و الغلبة.

[1] [الوسائل 6: 310] أبواب الركوع ب 9 ح 1.

[2] المائدة: ٦.

[3] الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

[4] لاحظ الكتاب التالي: قاعدة ميسور، قم - ايران، مركز فقهی ائمه اطهار (ع)، صفحه: ٤٨٤، للشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني.

[5] . انصاری، مرتضی، «فرائد الأصول»، ج ٢، صص ٣٩٥-٣٩٦.

[6] . اصفهانی، محمد حسین، «نهاية الدرایة في شرح الكفاية»، ج ٤، ص ٣٨٥.